

## 105 المعروف عرفاً كالمشروط شرعاً - أيمن الحبشي - التأهيل

### الفقهى

عامر يهجت

القاعدة الثانية المعروف عرفاً كالمشروط شرعاً. هذه القاعدة تتعلق بالعقود. فإذا حصل عقد بين شخصين عقد بيع أو عقد ايجاره أو حتى عقد زواج. وثمة شيء معروف عند الناس. معروف عند الناس. في ٥ - 00:00:00

اوه فمن غير أن يشترط ويكتب او ينطق به فيلزم الوفاء به. فان قلت لم ينصوا عليه ولم يذكروه فنقول ان المعروف بين كالمشروط بينهم. كما قلنا في مسألة من اشتري دولابا او غرفة نوم. من غير ان يشترط على صاحب المحل ان يحملها في بلادنا فان العرف - 00:00:20

قد جرى المضطرد او الغالب على ان الحمل يكون على من؟ على البائع. وهذا من غير ان يشترط. ومثل لك في الكتاب بان المستأجر اذا استأجر دارا من شخص هو ما قال اثناء العقد ترى من حقي ان اسكن فيها واذا اتاني ظيوف من حقي ان استقبلهم في بيتي - 00:00:40

من غير ما ان يشترط هذا الشرط فنقول هذا مما جرى عليه العرف بين الناس ان الشخص اذا استأجر دارا فله ان يسكن فيها واذا اتاه ضيوف ان يفتح لهم المجال ولربما باتوا عندهم. فهذا مما جرى عليه العرف ولو لم يذكر في العقد والمعلوم عرفاً كالمشروط شرعاً - 00:01:00